رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٧ / ١٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

القبيلة والنظام الفيدرالي : الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً

The tribe and federal system: United Arab Emirates is an example

م.م. عـاشور ليث عـاشور النقيب

M.M. Ashour Laith Ashour Al-Naqeeb

الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد

University of Iraq / College of Administration and Economics

ashoor.I.ashoor@aliraqia.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

برزت الإمارات العربية المتحدة كتجربة عربية في النموذج الفيدرالي وما شجعت على ذلك الصبغة القبلية التي تتميز بها هذه الإمارات وتحكمها مشيخات قبلية وأعطت الشرعية لهذه التجربة في التطبيق رغبةً من رؤساء القبائل والأمراء وحكام هذه الإمارات في انتاج صيغة ناضجة وناجحة للاتحاد ومُرضية ومثمرة لجميع الإمارات ، كذلك رغبة مجتمعات تلك الإمارات في هذه البادرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن العديد من العوامل الأُخرى التي ساهمت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في نشوء نواة الاتحاد وانبثاق الاتحاد من بعدها ، وكتجربة عربية أثبتت إرادتها وفكرها وتلاقت إرادة حكامها مع إرادة شعوبها وكانت قوة موجهة في التطبيق الفعلي للنموذج الاتحادي وثبات أُسسها ، على الرغم من التحديات التي رافقت نشوء الاتحاد وكان البعض منها بمثابة معوقات كبيرة ضد تأسيس هذا الاتحاد وما تواجهه الإمارات من تحديات مستقبلية أيضاً ، لكن إذا ماتم مقارنتها بالعديد من الدول النامية سواء العربية على وجه الخصوص أو غير العربية فهي سابقة لهم بأشواط عديدة في التقدم والتطور في كافة المجالات .

الكلمات المفتاحية : "الفدرالية" ، "القبيلة" ، "دولة الامارات"

Abstract

The United Arab Emirates emerged as an Arabic experience in the federal model and what encourage to this is the tribalism dye which belong to these emirates and governed by tribalism sheikhdoms and give the legitimacy to this experience to be applied to produce a mature and successful formula for the union a satis factory and fruitful one for the whole emirates to achieve the wishes of tribal chiefs and princes . also the wishes of the societies of those emirates in this political , economic and social initiative . as well as many other factors that contributed directly either indirectly in the emergence of the core of union and the emergence of the union after it also , as an Arab experience , it demonstrated its will and thoughts , and it matched the will of its rulers with the will of its people and it was a guiding force in the actual application of the federal model and its stability despite the challenges that accompanied the emergence of the union , and some of them were great obstacles against the establishment of this union and the future challenges facing the UAE as well . but if it is compared to many developing countries , whether Arab in particular on non _Arab , it is a precedent for them in many ways in progress and development in all fields.

Keywords: "federalism", "tribe", "UAE"

المقدمة

تعد التجربة الفيدرالية لدولة الإمارات العربية المتحدة من أنجح التجارب الفيدرالية على مستوى المنطقة العربية ، على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت الاتحاد في بداية نشوئه ووصلت إلى حد التهديد بزواله لكن الإرادة الحقيقة لحكام وشعب الاتحاد وصمودهم أمام جميع التحديات ووصلوا إلى ما هم عليه الآن ، إذ تتسم الفيدرالية الإماراتية بطبيعة قبلية أو مشيخات تحكم زمام السلطة الاتحادية والإمارات التي تشكل الاتحاد ، فالممارسة الفيدرالية الإماراتية ذو نمط خاص بها وتم تأسيسها على وفق ظروفهم الداخلية والخارجية المحيطة بهم وأسسوا دستور الاتحاد وكافة المؤسسات الدستورية الاتحادية التي يتم بموجبها تنظيم الأسس العامة للعلاقة مع سلطة الاتحاد وشعبه ، وانتقلت الفيدرالية الإماراتية من مرحلة تأسيس الاتحاد إلى مرحلة الرسوخ الاتحادي وتعمل جاهدة للمستقبل للدخول في مرحلة التمكين والنضوج الاتحادي التي تعمل على تفعيل المؤسسات الاتحادية وأخذ دورها الفعال في الاتحاد .

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة من أن تجربة الإمارات الفيدرالية ذو أهمية كبيرة لاسيما بعد توجه دول العالم نحو هذا الاسلوب من إدارة الدولة وخصوصاً كدولة عربية انفردت بهذه التجربة مبكراً واستطاعت أن تؤسس بذرة الاتحاد ، متجاوزة بذلك جميع المعوقات والتحديات والاخفاقات التي وقفت بطريقها .

إشكالية الدراسة : تتضمن إشكالية الدراسة العديد من التساؤلات حول التجربة الفيدرالية للإمارات العربية المتحدة وهي :

١. كيف تمكن حكام الإمارات من مواجهة الأخطار الخارجية المتمثلة بالدول الإقليمية ؟
٢. ماهي الضمانات التي شجعت حكام الإمارات المتصالحة من التنازل عن سلطاتهم لصالح سلطة الاتحاد ؟
٣. ماهي أبرز التحديات التي برزت في بداية نشوء الاتحاد بين الإمارات وسلطة الاتحاد ؟
٤. ماهي أبرز الضغوط الداخلية والخارجية التي ولدت مع فكرة الاتحاد ؟
٥. هل هناك صراع حول توزيع الاختصاصات بين سلطة الاتحاد وسلطات الإمارات ؟
٦. لماذا لم تستمر قطر والبحرين تحت خيمة الاتحاد ؟
٧. هل تم معالجة النزاعات القبلية التي كانت بارزة قبل نشوء الاتحاد بين الإمارات المتصالحة ؟
٨. هل كان هناك تباين في امتلاك الثروات بين الإمارات ؟ وهل أثر ذلك على مسيرة التنمية لدى كافة سكان؟
٩. هل كان للزعامة القبلية دور كبير في تأسيس الاتحاد وتوطينه في عقول شعب الإمارات أم معارض لفكرة الاتحاد ؟
١٠. هل كان لتوأمي الاتحاد (أبوظبي ودبي) دور كبير في هذا الاتحاد ونضوجه وتطويره أم فقط يبحثان عن مصالهما الخاصة ؟

فرضية الدراسة : تؤكد فرضية الدراسة من إن الزعامة القبلية كان لها دور أساسي ومؤثر بشكل كبير وفعال على تأسيس الاتحاد وذلك من بداية فكرة الاتحاد إلى تطبيق ونضوج الاتحاد على كافة الإمارات شعباً وزعماء ، وكانت

محاولة جادة لصهر جميع الخلافات والمصالح القبلية الخاصة تحت بوتقة واحدة وهي خيمة الاتحاد من أجل مواجهة التهديديات الخارجية والتحديات الداخلية بقوة الاتحاد .

هيكلية الدراسة : قسمت الدراسة إلى أربع مباحث ويتخللها العديد من المطالب وهي كالآتي :

المبحث الأول : مفهوم القبيلة والنظام الفيدرالي :

سوف نبحث في هذا المبحث كلاً من مفهوم القبيلة والنظام الفيدرالي بشكل مختصر حتى يكون إطار تمهيدي لبحثنا :

المطلب الأول : مفهوم القبيلة :

تعد القبيلة مكون جذري عميق في الثقافة الاجتماعية العربية ، وهي في معظم الدول العربية تستبطنها الهويات وتتجه نحوها الولاءات ، وإن ما يجعل القبيلة مقبولة ومرغوبا فيها هو أنها "بسيطة بدائية وعميقة منغرسة في أعمق أعماق الوجدان الانساني انغراساً لا يمكن معه اختزالها أو تفكيكها إلى علاقات أبسط ولذلك يصفها (غيرتز) بالولاءات أو الانتماءات الوشائجية ، فعندما يتعرض المجتمع لأزمة طاحنة ، أو خطر داهم نعود إلى هذه الانتماءات التي نجد فيها الأمان والطمأنينة أو نستعملها كأدوات لتحقيق المصالح وكسب المنافع " [١] .

وتعرف القبيلة : بأنها الشكل الاجتماعي والسياسي الذي كان سائداً قبل ظهور مفهوم المدينة أو الدولة ، وتؤكد الدراسات الانثروبولوجية بأن القبيلة هي نموذج من نماذج التنظيم الاجتماعي ، لذلك فأن القبيلة هي مجموعة بشرية مكونة من مجموعات اجتماعية يجمع بينها رابطة القرابة أو الدم وتحتل مجالاً ترابياً تمارس عليه سلطتها وتدافع عنه وتخضع لقيم ومبادئ مشتركة [٢] .

ومن خلال ما تقدم لابد من توضيح الملامح السياسية للقبيلة والتي بدورها تؤثر على الفيدرالية موضوع بحثنا [٣] :

١. بساطة السلطة السياسية في داخل القبيلة والتفاعل السهل بين الشيخ والفرد .
٢. أولوية الولاء للقبيلة وأن السيادة الشرعية فيها للشيخ ولمجلس القبيلة .
٣. مراعاة الأفراد لعرف القبيلة في التنظيم والتراتبية السياسية داخل القبيلة واحترام الأفراد لزعماء القبيلة .
٤. أهمية عامل العصبة القبلية واحتكام الجميع إليه في سلوكهم الاجتماعي والسياسي .

وإن القيادة في القبيلة متوارثة ولها ترتيب هرمي يكون الشيخ في قمته وقوة الشيخ في القبيلة غير قسرية ،فيطيعه أفراد القبيلة بلا إجبار أو إخضاع ، وذلك استناداً إلى العرف والتضامن المتفق عليه في القبيلة [٤] .

لذلك إن من الملامح السياسية اعلاه التي تتميز بها القبيلة سوف نلاحظ بشكل كبير نجاح القبيلة في الإمارات المتصالحة في السعي نحو تأسيس اتحاد الإمارات العربية المتحدة والريادة في وضع الأسس الفيدرالية للاتحاد .

يرى البعض أن القبيلة تشكل بشكل أو بآخر (البرلمانات العربية) وبذلك فهي تتدخل بطريقة أو بأخرى في تشكيل الحياة السياسية ورسمها ، ورغم محاولة بعض السلطات السياسية تجاهلها من خلال تدعيم وتشجيع الأحزاب

السياسية التي يعتمد مرشحوها في أغلب الأحيان إلى شيوخ القبائل في جلب الأصوات ، وهذا يعود بلا شك إلى احتفاظ القبيلة بسماتها وتقاليدها الأصلية مما حفظ لها قوتها وهيبتها ونفوذها على الساحة السياسية ، لذا إن القبيلة كان وما يزال لها شأن مساعد ودور مهم في العملية السياسية بعدة وجوه متنوعة ، كدعم لجهة سياسية معينة أو إشعال ثورة أو اضطراب سياسي أو تصويت إلى اتجاه سياسي معين ، فقد اكون القبيلة معارضة للنظام السياسي في مرحلة ما ومؤيدة للنخب الحاكمة في مرحلة أخرى [٥] .

من خلال ما تقدم نجد أن النسيج الاجتماعي في معظم أقطار العالم العربي وخصوصاً دول الخليج ، هو عبارة عن خليط تمتزج فيه قيم المدينة بقيم البداوة وإن كانت القيم القبلية وقيم البداوة فاعلة أكثر ولها وجود وحضور في كل أزمة أو صراع ، فالكثير من المدن العربية لاتزال مناطق توطن عشائري أكثر منها مدناً حضرية ، ولم يقتصر أمر التأثر بثقافة القبيلة على الأفراد والجماعات ، بل حتى الأحزاب والحركات السياسية الحديثة في العالم العربي والإسلامي ، وتقربت منها لتقوي نفسها عبر المجاميع القبلية المتنفذة [٦].

المطلب الثاني : مفهوم النظام الفيدرالي :

إن لفظة (federalism) أي النظام الفيدرالي جاءت من الكلمة اللاتينية (foedus) وتعني ميثاقا أو عقداً وشاع لفظ (federal) عندما أستعير هذا اللفظ للاستخدام في نظام اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية لتكوين اتحاد على أساس إنشاء عقد توحيدي يضم ١٣ دويلة بعد تخلص هذه الولايات من الاحتلال الإنكليزي [٧] .

وتعرف الفيدرالية بأنها : تنظيم سياسي تتوزع فيه نشاطات الحكومة الفيدرالية بين حكومة مركزية وحكومات محلية وعلى نحو يتيح لكل حكومة من هذه الحكومات القيام بنشاطات تتخذ على أساسها قرارات نهائية ، وتتخلى الفيدرالية عن بعض الأمور الخاصة حصراً إلى السلطات المحلية لاتخاذ القرار بشأنها وبمعزل عن الحكومة المركزية ، ولابد من توفير الضمان لديمومة مثل هذه السلطات المحلية والضمان الوحيد في هذه الحالة هو دستور مكتوب ينفذ من جانب سلطة قضائية مستقلة [٨].

تعرف الفيدرالية : أنها تقسيم ومشاركة السلطات المخولة بنص الدستور بين الحكومة القومية وحكومات الولايات ، فالنظام الفيدرالي الأمريكي مزيج من حقوق الولايات وسيادة السلطة القومية الذي يتيح للولايات والمحليات التحكم العديد من المشاريع الهامة مثل : الطرق وبرامج الرعاية الاجتماعية والتعليم ...الخ ، في حين تتمتع الحكومة الفيدرالية بسلطات هائلة وعليها أن تقنع الولايات بإدارة شؤون الحكم فيها على نحو يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القومية [٩].

وينشئ الاتحاد الفيدرالي بأحد الطريقتين :

الأولى : اتفاق عدة دول مستقلة على إنشاء اتحاد مركزي فيدرالي ومنها : الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وسويسرا ، الثانية : تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات صغيرة مع رغبة هذه الدويلات في البقاء على علاقة متميزة مع بعضها البعض وفق استقلال نسبي ومنها : المكسيك والبرازيل والارجنتين [١٠].

خصائص النظام الفيدرالية [١١] :

١. مستويان من الحكم يمارس كل منهما سلطاته مباشرة على مواطنيه .
٢. توزيع دستوري رسمي للسلطات التشريعية والتنفيذية وتخصيص موارد الدخل بين هذين المستويين من الحكم مع ضمان مساحات من الحكم الذاتي الحقيقي لكل منهما .
٣. تدابير احتياطية للممثلين المعتمدين من الأقاليم للتعبير عن آرائهم ضمن مؤسسات صنع السياسة الفيدرالية وغالباً ما يكون هذا متوفراً من خلال الصيغة الخاصة للمجلس الفيدرالي الثاني .
٤. دستور مكتوب يتمتع بسيادة عليا ولا يمكن تعديله من طرف واحد ويحتاج إلى موافقة عدد كبير من الوحدات المكونة للفيدرالية .
٥. هيئة تحكيمية على شكل محاكم أو تدابير احتياطية للاستفتاءات الشعبية للقرار بشأن النزاعات بين الحكومات .
٦. مسارات ومؤسسات لتسهيل التعاون بين الحكومات في تلك المجالات حيث تكون المسؤوليات الحكومية مشتركة أو تتداخل .

وتتضمن الفيدرالية تقسيم المنطقة ذات السيادة إلى ولايات منفصلة كل واحدة منها بها برلمانها المنتخب وسلطتها التنفيذية وحق التشريع وسن الضرائب وفق تقسيم دستوري للسلطات بينها وبين الحكومة على الصعيد الوطني[١٢] .

المبحث الثاني : الإمارات المتصالحة قبل تأسيس الاتحاد :

سوف نتطرق في هذا المبحث عن تكوين المنطقة الاماراتية والطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل نشوء الاتحاد :

المطلب الأول : نشأة الامارات العربية المتحدة :

يرجع سكان الإمارات لأصول عربية عريقة ، فالسواد الأعظم منهم مرتبط بهجرتين عربيتين كبيرتين وفدتا إلى المنطقة ، **الأولى** : أتت من قلب الجزيرة العربية ويعرف هؤلاء(بالنزاريين) ، أما **الثانية** : فوفدت إلى المنطقة حوالي عام ١٢٠ قبل الميلاد إثر انهيار سد مأرب آتية من الجنوب الغربي للجزيرة العربية وهؤلاء يعرفون باسم (اليمنيين القحطانيين) ، وتفرعت من هاتين الهجرتين قبائل يمانية وأخرى نزارية وهذه القبائل انقسمت بدورها إلى بطون وأفخاذ أطلقت على نفسها أسماء من اشتهر من شيوخها وقادتها أو أسماء المناطق التي سكنتها ، فكانت النتيجة أن هناك مئات التسميات القبلية التي تشكل في مجموعها شعب الإمارات ، وقد ارتكز التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي في مجتمع الإمارات حول وحدة القبيلة ، فلكل إمارة مجموعة متباينة من القبائل ذات التنظيم المعقد التي يفخر أفرادها بالانتماء إليها ، لكن بمرور الوقت انتشرت القبائل حسب مناطق تركزها وهي [١٣] :

١. أبو ظبي : بني ياس (آل بو فلاح ، المزاريع ، السودان ، القبيسات ، الهوامل ، الرميثات) ، والمناصير ، والعوامر .
٢. دبي : آل بوفلاسة التي تنحدر من أسرة آل مكتوم الحاكمة ، والسودان ، والمرر .

٣. الشارقة : القواسم ، والمزاريع ، وآل بونعيم ، وآل علي ، والنقبيين ، والشوامس ، والطنيج .
٤. رأس الخيمة : القواسم ، والسودان ، آل علي ، والمرر ، والمزاريع ، والزعاب ، والحبوس ، والشحوح.
٥. عجمان : آل بونعيم ، والسودان ، وآل بومهير .
٦. أم القيوين : آل علي .
٧. الفجيرة : الشرقيون .

وكان مجتمع الإمارات قبل اكتشاف النفط يعيشون بظروف اقتصادية صعبة ، لقلة الموارد المعيشية واعتمادهم على البحر كمورد للرزق كصيد السمك والبحث عن اللؤلؤ وصناعة السفن وشباك الصيد والتجارة المحدودة مع الدول المجاورة لها ، ثم بعد ذلك بدئوا بالتجارة مع الهند وإيران وشرق أفريقيا والتي اكتسب منها المجتمع الإماراتي عادات وتقاليد وثقافات ولغات وفنون عن طريق التجار [١٤] ، كانت السيادة والقوة والنفوذ في الخليج العربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بيد العرب ، سواء كانوا عرب عمان أو عرب القواسم أو بني كعب أو عرب العتوب ، إذ نجحت هذه القبائل العربية في الوقوف بوجه التوسع الأوروبي ، وتمكنت القوى العربية من طرد البرتغاليين والهولنديين من الخليج العربي ، ووقفت بوجه التوسع الإنكليزي [١٥] ، وكانت الإمارات قبل نشوء الاتحاد تسيطر على المنطقة قوتان أساسيتان هما : قوة القواسم ، قوة بني ياس ، واستطاعت هاتان القوتان أن تسيطرا على معظم المنطقة منذ انفصال المنطقة عن سيطرة دولة البوسعيد التي تسيطر على ما يعرف اليوم ب (سلطنة عمان) ، كانت القواسم قوة بحرية اتخذت من رأس الخيمة مقراً لها وكانت تدين لهم بالولاء قبائل الساحل ، وكذلك الداخل في مناطق ما يعرف اليوم بالإمارات الشمالية ، أما قوة بني ياس فكانت قوة برية بدأت في واحة ليوا بالظفرة وكانت عبارة عن حلف من ١٥ قبيلة تقوده أسرة آل نهيان [١٦] ، ولكن تبعثر وتشتت طاقات هذه القوى وتناحرها فيما بينها وعدم إدراكها السليم لمصالحها المشتركة في مواجهة الأطماع الأجنبية ، كان سبباً في ضعفها وتلاشي قوتها ، الأمر الذي مهد السبيل للسيطرة البريطانية الفعالة على منطقة الخليج العربي التي قدر لها أن تستمر مدة مئة وخمسن عاما ، وهذا ما دفع بريطانيا بفرض معاهدة عامة على شيوخ امارات ساحل عمان عرفت باسم (معاهدة الصلح) بين مشيخات الساحل وبريطانيا أو تعرف باسم (اتفاقية السلم العام) عام ١٨٢٠م وعرفت باسم (الإمارات المتصالحة) ، وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت بريطانيا مسؤولة عن حماية الأمن في الخليج العربي وحكماً في الخصومات بين قبائله [١٧] .

ونظراً لقوة القواسم البحرية ، فقد كانوا على قدر كبير من الأهمية في المنطقة ، إذ كانوا يسيطرون على المراكز التجارية الأساسية فيها ، لكن قوة القواسم تراجعت فيما بعد لصالح قوة حلف بني ياس ، بسب ضرب بريطانيا قوة القواسم ، وكان نتيجة الحملات البريطانية العسكرية ضد القواسم أن فرضت بريطانيا على الإمارات المتصالحة التوقيع على (المعاهدة المانعة الابدية) في مارس ١٨٩٢م ، التي نصت على [١٨] :

١. عدم الدخول في مراسلات مع أية حكومة غير الحكومة البريطانية .
٢. عدم إقامة أي وكيل لأية حكومة أخرى من دون موافقة الحكومة البريطانية .
٣. عدم التنازل أو بيع أو رهن أراضيها أو القبول باحتلال لأي إمارة إلا إلى الحكومة البريطانية .

إذ نلاحظ على هذه المعاهدة أن جاءت أو فرضت من طرف واحد ، حيث كانت تفرض الالتزامات على مشيخات الإمارات المتصالحة ، فيما لم تفرض التزاماً واحداً على الحكومة البريطانية ، كما جاءت المعاهدة مانعة ، حيث أنها فرضت العديد من الموانع على الإمارات المتصالحة ، وجاءت أيضاً معاهدة ذات طابع أبدي حيث أنها لم تحدد فترة زمنية لصلاحية سريانها [١٩] .

المطلب الثاني : الدور البريطاني في الموقع الإماراتي :

كما أن بريطانيا استفادت اقتصادياً بفرض سيطرتها على قطاع اللؤلؤ وقطاع التنقيب عن النفط ، فقد تعهد حكام الإمارات المتصالحة في العام ١٩١١م ، بعدم منح حقوق صيد اللؤلؤ لأي جهة دون موافقة المقيم السياسي البريطاني في المنطقة ، كذلك أيضاً وقعت في العام ١٩٢٢م على اتفاقية مع الحكام تحظر عليهم منح امتيازات التنقيب عن النفط في أراضيهم لشركات نفط غير مرغوب فيها من قبل الحكومة البريطانية ، كما عملت بريطانيا على منع أي توغل خارجي من شأنه أن يخلق نفوذاً له في المنطقة ، فقد ذكر أن وزير خارجية بريطانيا آنذاك اللورد " لاندسداون " قد صرح في العام ١٩٠٣م بأن بلاده ستقاوم بالقوة أي دولة تسعى لتأسيس قاعدة بحرية لها في الخليج [٢٠] .

ونلاحظ من خلال تعدد المعاهدات والاتفاقيات والنظر في تفاصيلها توحي لنا حرص بريطانيا على منع شيوخ الإمارات من الدخول في أية علاقات أو إجراء أية اتصالات مع أي إمارة أو دولة أخرى بخلاف بريطانيا ، وبهذا يعني الحفاظ على كل مشيخة أو إمارة كوحدة منفصلة عن غيرها دون إعطائها فرصة الاندماج مع بعضها أو مع غيرها من الإمارات أو المشيخات الخليج الاخرى وأن تكون بعيدة عن مشاريع الوحدة ، لضمان استمرار السيطرة البريطانية الحازمة على المنطقة [٢١] .

وإن ازدياد أهمية منطقة الخليج العربي في الموازين الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية إثر اكتشاف النفط في ثلاثينات القرن العشرين ، الأمر الذي جعلها أكثر تمسكاً للبقاء فيها لتأمين استثمار الثروة النفطية وحماية المنطقة من منافسة الاتحاد السوفيتي ، غير أن السياسة البريطانية في الخليج العربي القائمة على النهج الاستعماري التقليدي وغلق المنطقة سياساً وعسكرياً واقتصادياً وربطها بدائرة النفوذ البريطاني ، لم تصمد أمام رياح التغيير التي هبت على العالم ، فضلاً عن أن بريطانيا لم تعد الوحيد المؤثر على المنطقة بل ظهرت دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كعوامل مؤثرة على الساحة الدولية [٢٢] .

لذلك كانت بريطانيا في حقبة الخمسينات من القرن العشرين قد تخوفت من امكانية التوغل السوفيتي في المنطقة ، وكذلك التخوف من تزايد فرص المد القومي العروبي إليها أدى إلى إنشاء بريطانيا ما يعرف ب (مجلس الإمارات المتصالحة) عام ١٩٥٢م ، وهذا المجلس وضع لأول مرة اجتماعاً دورياً لمشايخ الإمارات السبع يجتمعون عن طريقه مرتين كل سنة من أجل مناقشة القضايا التي تهم الأطراف ، فضلاً عن أن بريطانيا قبل انشاء المجلس كانت تتباحث مع كل حاكم على حدة ولكن تبين أن هناك فائدة سياسية من اقامة مجلس موحد للمناقشات المشتركة

وكان هذا المجلس بطابعه الاستشاري أكثر انفتاحاً وديمقراطية إذا ما قورن بنظام المفاوضات من قبل ، وكانت العلاقات ودية داخل مجلس الإمارات المتصالحة بين أعضائه وكان من أكثر المتحدثين في المجلس بقوة وحماسة وذو تأثير فيما يخص امارة أبو ظبي الشيخ (زايد) وفيما يخص امارة دبي الشيخ (راشد) [٢٣] .

إن الاهتمام البريطاني بمنطقة الإمارات المتصالحة توعز إلى الأسباب الآتية [٢٤] :

١. **الموقع الجغرافي : كانت المنطقة تقع في الطريق المؤدي إلى تواجد بريطانيا في الشرق لاسيما في الهند ، لذلك اهتمت بريطانيا بالمنطقة من أجل أن تؤمن الطريق المؤدي إلى مستعمراتها في الشرق من خلال انشاء مطارات ونقاط ترانزيت لتسهل عملية التواصل بين بريطانيا ونفوذها في الشرق .**
٢. **تنامي قوة القواسم البحرية : إذ إن سيطرتهم على خطوط الملاحة الرئيسية في المنطقة الأمر الذي جعل بريطانيا تولي اهتمام كبير بضرورة القضاء على القواسم إذ وصفتهم ب(قراصنة البحر) .**
٣. **اكتشاف النفط : تم اكتشاف النفط في المناطق المجاورة لمنطقة الإمارات المتصالحة ورغبة بريطانيا في ضمان** الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط على أمل اكتشاف النفط ومن ثم السيطرة عليه.

المبحث الثالث : الانسحاب البريطاني وتأسيس الاتحاد :

سوف نتناول في هذا المبحث عن أهم المواقف القبلية من الامارات المتصالحة من الانسحاب البريطاني وتوجيه هدفهم نحو تأسيس الاتحاد :

المطلب الأول : انسحاب بريطانيا :

في يناير ١٩٦٨م أعلنت حكومة حزب العمال في بريطانيا برئاسة (هارولد ويلسون) عزمها الانسحاب من الإمارات المتصالحة بنهاية عام ١٩٧١م كجزء من سحب بريطانيا لقواتها المتواجدة في شرق السويس ، إن هذا القرار البريطاني كان وراءه جملة من الأسباب [٢٥] :

١. تنامي الشعور العالمي بتصفية الاستعمار وتزايد ضغوط الثورات التحررية الوطنية في بعض المستعمرات البريطانية (الهند وعدن) ، لذلك تراجعت أهمية المنطقة كمعبر جغرافي للمستعمرات البريطانية في الشرق خصوصاً بعد استقلال الهند ١٩٤٧م ، واستقلال اليمن الجنوبي .
٢. فشل العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م وما نتج عنه من طرد للبريطانيين وجلائهم عن قواعدهم العسكرية في قناة السويس لذلك بدأت بريطانيا تفكر جلياً في مدى الخسائر التي ستقدمها في حالة الاستمرار بعدوانيتها على المنطقة .
٣. اتباع بريطانيا سياسة عسكرية جديدة تتسم بالتقشف العسكري وتقليص النفقات العسكرية في الخارج وذلك لقلة مواردها المالية اللازمة في صرفها على المستعمرات .
٤. التدهور الاقتصادي المستمر داخل بريطانيا بعد فقدانها جميع مستعمراتها نتيجة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية لها في تلك المستعمرات .

٥. تراجعت بريطانيا في إيران لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح الأمريكان هم المسؤولون عن استقرار وأمن نظام الشاه .

إن القرار البريطاني بالانسحاب كان مفاجئاً بالنسبة لحكام الإمارات المتصالحة وذلك للأسباب الآتية [٢٦] :

١. الفترة التي منحتها بريطانيا لحكام الإمارات المتصالحة لانسحابها من المنطقة كانت محدودة جداً وغير كافية كي يتمكن الحكام من إيجاد صيغة معينة يحقون من خلالها إقامة كيان سياسي يستطيع مواجهة التحديات التي تعتري طريق الإمارات بعد بريطانيا.
٢. إن الإمارات المتصالحة كانت تعتمد في الأساس على بريطانيا في ضمان أمنها وتسيير شؤونها الخارجية ، ومن ثم فإن إعلان بريطانيا الانسحاب وترك إمارات الساحل تسير شؤنها الخارجية التي بلا خبرة لها فيها وتعمل بذاتها على حفظ أمنها من الأخطار التي تهددها كان مفاجأة كبيرة للإمارات المتصالحة ، خصوصاً أن المنطقة في تلك الفترة تواجه تحديات الدول الكبرى المحيطة بها كإيران والسعودية ، فإيران كانت تطالب بالبحرين ولديها أطماع في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى ، كما أن السعودية كان لها مطالب في أراض شاسعة من أبو ظبي ، فضلاً عن الفكر اليساري المدعوم من الاتحاد السوفيتي كان قوياً في المنطقة خصوصاً في اليمن الجنوبي ومنطقة ظفار جنوبي سلطنة عمان ، وكان هدف الثوار الماركسيين التوسع بفكرهم نحو الخليج العربي وقلب أنظمة الحكم التقليدية وإبعادها عن الغرب وتحويلها إلى أنظمة ذات فكر الشيوعي.
٣. إن مشيخات منطقة الخليج العربي كانت تعاني مشكلات حدودية فيما بينها وكان الوجود البريطاني فيها بمثابة الحامي للمنطقة ودويلاتها من اندلاع حروب مستمرة حول الحدود القائمة بينها ، لذلك فإن حكام المنطقة أحسوا بان انسحاب بريطانيا سيلهب المشكلات الحدودية القائمة بين الأطراف .
٤. إن الإمارات المتصالحة لم تكن متيقنة بالكامل من أن بريطانيا ستنفذ قرار الانسحاب خصوصاً مع تقديم زعماء حزب المحافظين وعوداً لحكام المنطقة بأنهم لن ينفذوا قرار الانسحاب في حال فوزهم بالانتخابات ، لكن رغم فوزهم بالانتخابات لم يلتزموا بوعودهم .

المطلب الثاني : الدور القبلي في تأسيس الاتحاد :

لقد كان من أبرز التطورات الداخلية التي شهدتها الإمارات خلال الفترة ما قبل الاتحاد (١٩٤٥_١٩٦٨م) هو نمو إمارة أبو ظبي وأخذها زمام المبادرة في التطوير والتحديث وقد ارتبطت حركة التطوير هذه بتولي الشيخ (زايد بن سلطان آل نهيان) الحكم في ١٩٦٦م برغبة من شيوخ آل نهيان لما كان يتميز به من رجاحة العقل وحسن الإدارة والتدبير والقدرة في قيادة الإمارات نحو الاتحاد والتقدم وقد قدرت سرعة التطوير في أبو ظبي بضعف السرعة التي سارت عليها الكويت [٢٧] ، لذلك كان انطلاق بذرة الاتحاد من أرض أبو ظبي من خلال اللقاء الذي جمع بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم امارة دبي ، وذلك في ١٨ شباط ١٩٦٨م في (منطقة السميح) الواقعة بين الإمارتين ، وإثناء الاجتماع قدم الشيخ زايد مشروعاً لاتحاد

ثنائي بين الإمارتين وافق عليه الشيخ راشد ، وفي ختام الاجتماع صدر اتفاق ثنائي سميت باتفاقية (السميح) تضمنت مبدأين أساسين [٢٨] :

١. تكوين اتحاد يضم الإمارتين ، يتولى إدارة الشؤون الخارجية ومسائل الدفاع والأمن الداخلي ، وتوحيد العلم والنظم الصحية والتعليمية ومسائل الجنسية والهجرة والقضايا التشريعية وتسوية الحدود وغيرها من المسائل المشتركة .
٢. دعوة حكام امارات الساحل الأخرى (الشارقة ، رأس الخيمة ، أم القيوين ، الفجيرة ، عجمان) فضلاً عن دعوة حاكمي قطر والبحرين ، لمناقشة بنود الاتحاد والاشتراك فيه .

ولم تأخذ دعوة حاكمي أبو ظبي ودبي كلاً من الإمارات المتصالحة وقطر البحرين إلى الانضمام للاتحاد وقتاً طويلاً حتى جاءت الردود المرحبة من الجميع ، إذ اجتمع الحكام السبعة بالإضافة إلى كل من حاكمي قطر والبحرين في دبي للفترة ٢٥_٢٧ شباط ١٩٦٨م وتوصلوا إلى (اتفاقية دبي) أو اتفاقية (الاتحاد التساعي) التي أنشأت الإمارات العربية المتحدة السبعة بالإضافة إلى قطر والبحرين [٢٩] ، وتمخض عن الاتفاقية الآتي [٣٠] :

١. إنشاء اتحاد للإمارات العربية في الخليج العربي ، بهدف توثيق العلاقات والصلات بين الإمارات وتقوية التعاون بينها ، وتنسيق خطط تقدمها ورخائها وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الدبلوماسي ودعم الدفاع الجماعي لها .
٢. ممارسة كل إمارة لشؤونها الخاصة التي لم يتعرض لها الاتحاد .
٣. تشكيل مجلس أعلى للاتحاد يقوم بمهمة وضع دستور دائم للاتحاد ورسم سياسته العليا ، وأن تكون الرئاسة في هذا المجلس دورية ، ويمثل رئيس المجلس الاتحاد في الداخل والخارج .
٤. تشكيل مجلس اتحادي يعمل كهيئة تنفيذية على أن لاتعد قراراته نهائية إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها .
٥. تشكيل محكمة اتحادية عليا .

وخلال المحادثات التي دارت في الاجتماع بين حكام الإمارات ظهرت العديد من التحديات من أهمها [٣١] :

١. برز تأثير النزاعات القبلية والعائلية على سير المحادثات ، فالمصلحة الشخصية عند البعض كانت تغلبه على المصلحة العامة .
٢. التفاوت بين الإمارات من حيث الغنى والمساحة وعدد السكان والتطور الحضاري والثقافي والأهمية .
٣. ترسيخ فكرة الدولة الاتحادية وتكريس الولاء لها بين أفراد المجتمع عوضاً عن القبيلة أو الإمارة .
٤. الاعتراف بالكيان الاتحادي على المستوى الاقليمي والعربي والدولي .
٥. تحديد مكان عاصمة الاتحاد ، وحق الإمارات في إنشاء قوات محلية ، طريقة اختيار رئيس الاتحاد ونائبه ، والموافقة على عدد أعضاء المجلس الوطني الاستشاري ، والتصويت في المجلس الاعلى ، ومساهمة الإمارات في الموازنة الاتحادية ، وموضوع الهجرة والجنسية والجوازات .

٦. الخلافات الحدودية بين الإمارات .

٧. درء الخطر الإيراني الذي تمثل باحتلال جزر الإمارات الثلاث (طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى).

إن اتفاقية دبي ولدت في جوانبها الكثير من التناقضات القائمة بين الشيوخ ، فكل خطوة وكل قرار وكل مشروع يثير موجات من الأخذ والرد والقبول والاعتراض . لذلك كان الجو السائد بين حكام الإمارات بالخلافات القديمة والتنافس على الرئاسة والعوامل الفردية الذاتية التي لم تذوب في إرادة الاتحاد ، لذلك خلال الاجتماعات المتكررة التي حدثت بين حكام الإمارات التسع ، اشتدت الخلافات بينهم ومما زاد من تعقيد الأمور وتأزم الموقف تشجيع هؤلاء الحكام على تكوين المحاور السياسية بينهم ، التي تحولت إلى قوى معرقلة لقيام الاتحاد التساعي ، وأخذ كل تكتل إلى التشدد بمواقفه من مختلف النقاط المطروحة في الاجتماعات والمعروضة للنقاش ، إذ انقسمت الإمارات التسع على محورين : المحور الأول : (قطر ، دبي ، رأس الخيمة) ، المحور الثاني (أبو ظبي ، البحرين ، الشارقة) ، كان طموح قطر اخراج البحرين من الاتحاد ، لوجود عداء قبلي تاريخي بينهما إذ كانت قطر جزءاً من البحرين وانفصلت عنها عندما قامت حركة الانفصال التي تزعمتها قبائل آل ثاني في قطر عام ١٨٦٨م ، وكان حاكم قطر (احمد بن علي) تربطه علاقات مع حاكم دبي راشد بن سعيد آل مكتوم ، وهذا الأخير له علاقات متينة مع إيران ، لذا كان لقطر أيضاً علاقة وثيقة معها ، وبما أن إيران كانت تعارض انضمام البحرين للاتحاد لأطماعها التوسعية ، لذا أصبح لقطر حجة الخوف من إغضاب الجارة الكبيرة سلاح تشهره في وجه البحرين ، أما موقف دبي من أبو ظبي فان رواسب الأحقاد التاريخية والثارات البدوية والنزاعات القبلية إذ تفجر الصراع بين الإمارتين لأكثر من مرة عام ١٩٤٧م قامت حرب بينهما حول حدود (واحة البريمي) ظن الطرفان أنها تحتوي على بئر نفط وتفجر الصراع مرة ثانية عام ١٩٤٩م وثالثة ١٩٦٦م ، لذلك ظهر لدى بعض الإمارات كقطر والبحرين شعور بتوفير مقومات الاستقلال لديهما والخروج من الاتحاد لعدم ضمان الاتحاد مكانة متميزة لهما ، ففيما يخص البحرين فإن خطر الابتلاع الإيراني قد زال بعد تأكيد مبعوث الأمم المتحدة في آذار ١٩٧٠م من خلال التقرير الذي أصدره بعد الاستفتاء الذي أجراه في البحرين والذي أكد على عروبتها واضطرت إيران لقبوله والاعتراف به وهذا ما شجع البحرين على الانسحاب من الاتحاد ١٤ آب ١٩٧١م ، أما فيما يخص قطر فإن توفر مقومات الاستقلال (كثرة ثرواتها النفطية ١ عدم استحواذها على رئاسة الاتحاد ١ انسحاب البحرين إذ أرادت أن لا تكون أقل منها شأناً) فأعلنت استقلالها ١ ايلول ١٩٧١م ، أما حاكم رأس الخيمة فكان اعتراضه على إعطاء حاكمي أبو ظبي ودبي حق النقض (فيتو) على قرارات الاتحاد إلا إذا أعطي هو أيضاً نفس الحق واعترض على أن يكون تمثيل إماراته في المجلس الوطني بعدد أقل مما هو مقرر لكل من أبو ظبي ودبي ، لكن لم يستجيب المجتمعون لمطالب حاكم إمارة راس الخيمة فانسحب من الاجتماع ، وقام الاتحاد في البداية بدونه وبعضوية ست إمارات فقط ، لذلك أصدر الحكام الستة المجتمعون في إمارة دبي يوم ١٨ تموز ١٩٧١م بياناً أعلنوا فيه قيام دولة اتحادية جديدة من إماراتهم باسم (الإمارات العربية المتحدة) وقرروا العمل بالدستور المؤقت الذي أقر اعتباراً من يوم ٢ كانون الاول ١٩٧١م وهو تاريخ إعلان الدولة الجديدة ، وانتخب الشيخ (زايد بن سلطان آل نهيان) رئيساً للاتحاد ، والشيخ (راشد بن سعيد آل مكتوم) نائباً للرئيس ولمدة خمس سنوات لكل منهما ويجوز تجديدها ، وترك الباب مفتوحاً لانضمام الإمارات الأخرى ، وبالفعل طلبت إمارة رأس الخيمة فيما بعد الانضمام للاتحاد ووافق المجلس

الاعلى للاتحاد على هذا الطلب بالأجماع في ١٠ شباط ١٩٧٢م وبذلك أصبح الاتحاد سباعياً تحت خيمة (دولة الامارات العربية المتحدة) [٣٢] .

وأكد الشيخ زايد على سياسة الاتحاد المتمثلة بنصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وإقامة علاقات ودية وطيبة وتوثيق أواصر الصداقة مع كل الدول والالتزام بالأخلاق المثلى والتأكيد على إلزامية التعليم والاهتمام بالجانب العلمي ودفع العملية التربوية للأمام وتوفير فرص العمل للمواطنين بدون استثناء والتأكيد على أهمية الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة [٣٣] .

المبحث الرابع : السلطات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

نصت المادة الأولى من دستور الإمارات على " الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ، ويشار إليها فيما بعد في هذا الدستور بالاتحاد ، ويتألف الاتحاد من الإمارات التالية : (أبوظبي \ دبي \ الشارقة \ عجمان \ أم القيوين \ الفجيرة \ رأس الخيمة) ، ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد ، متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بأجماع الآراء ، وعند قبول انضمام عضو جديد إلى الاتحاد ، يحدد المجلس الأعلى للاتحاد عدد المقاعد التي تخصص لهذا العضو في المجلس الوطني الاتحادي زيادة على العدد المنصوص عليه في المادة ٦٨ من هذا الدستور " [٣٤] .

المطلب الأول : المؤسسات الاتحادية : تتكون المؤسسات الاتحادية من[٣٥] :

١. المجلس الأعلى للاتحاد .
٢. رئيس الاتحاد ونائبه .
٣. مجلس وزراء الاتحاد .
٤. المجلس الوطني الاتحادي .
٥. القضاء الاتحادي .

الجدول (١) يبين أعضاء المجلس الأعلى الاتحادي منذ تأسيس الإمارات العربية المتحدة إلى الآن

الامارة	الحاكم	الفترة الزمنية
أبو ظبي	زايد بن سلطان آل نهيان	١٩٧١ _ ٢٠٠٤
	خليفة بن زايد آل نهيان	٢٠٠٤ _ ٢٠٢٢
	محمد بن زايد آل نهيان	٢٠٢٢ إلى الآن
دبي	راشد بن سعيد آل مكتوم	١٩٧١ _ ١٩٩٠
	مكتوم بن راشد آل مكتوم	١٩٩٠ _ ٢٠٠٦
	محمد بن راشد آل مكتوم	٢٠٠٦ إلى الآن
الشارقة	خالد بن محمد القاسمي	١٩٧١ _ ١٩٧٢

	سلطان بن محمد القاسمي	١٩٧٢ _ إلى الآن
رأس الخيمة	صقر بن محمد القاسمي	١٩٧٢ _ ٢٠١٠
	سعود بن صقر القاسمي	٢٠١٠ إلى الآن
عجمان	راشد بن حميد النعيمي	١٩٧١ _ ١٩٨١
	حميد بن راشد النعيمي	١٩٨١ إلى الآن
أم القيوين	أحمد بن راشد المعلا	١٩٧١ _ ١٩٨١
	راشد بن أحمد المعلا	١٩٨١ _ ٢٠٠٩
	سعود بن راشد المعلا	٢٠٠٩ إلى الآن
الفجيرة	محمد بن حمد الشرقي	١٩٧١ _ ١٩٧٤
	حمد بن محمد الشرقي	١٩٧٤ إلى الآن

الجدول : من إعداد الباحث بالاعتماد على الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)

المطلب الثاني : الإمارات :

تتولى الإمارات جميع السلطات التي لم يعهد بها هذا الدستور للاتحاد وتشارك جميعاً في بنيانه وتفيد من وجوده وخدماته وحمايته [٣٦] ، ويستهدف الحكم في كل إمارة بوجه خاص حفظ الامن والنظام داخل أراضيها وتوفير المرافق العامة ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي فيها [٣٧] ، وتعمل الأمارات الأعضاء في الاتحاد جميعا على تنسيق تشريعاتها في مختلف المجالات بقصد توحيدها قدر الامكان ، ويجوز لأمارتين أو أكثر بعد مصادقة المجلس الأعلى التكتل في وحدة سياسية أو إدارية أو توحيد كل أو بعض مرافقها العامة أو إنشاء إدارة واحدة أو مشتركة للقيام بأي مرفق من هذه المرافق [٣٨] ، وتنظم بقانون اتحادي وبمراعاة أكبر قدر من التيسير الأمور المتعلقة بتنفيذ الأحكام والانابات القضائية وإعلان الأوراق القضائية وتسليم الفارين من العدالة فيما بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد [٣٩] ، ففي كل إمارة هناك سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية وسلطة قضائية ، ولكن تلك السلطات لا تتمتع بوجود فصل بينهما وخصوصاً السلطتان التنفيذية والتشريعية ، إذ إن الحاكم في كل إمارة هو صاحب القوة التشريعية والتنفيذية في إمارته ، وكل إمارة لها الحرية في التنظيم الذاتي لسلطاتها ، فالحاكم يمارس سلطته التشريعية والتنفيذية من خلال وجود دوائر حكومية تساعده على أداء تلك المهمات ، ويوجد أيضاً في كل إمارة قضاء محلي متمثل بالمحاكم الشرعية والمدنية ، ومن الملاحظ أن الإمارات الأعضاء لا يوجد بها دساتير مكتوبة وتم تعويض ذلك بالاعتماد على قوانين محلية تنظم العمل في كل إمارة [٤٠] .

ويشكل المواطنون (الإماراتيون) من مجموع سكان الإمارات حوالي نسبة (١٦,٦%) ، أما العرب فيشكلون (٢٣%) ، أما الوافدين من جنوب آسيا فتشكل نسبتهم (٤٢%) ، أما الوافدين من الدول الآسيوية الأخرى فتكون نسبتهم (١٢،١%) ، والمغتربون (٦%) [٤١] ، وذلك وفق تقديرات عام ٢٠٠٢م .

مما تقدم يلحظ أن السلطة التشريعية الاتحادية الإماراتية تتكون من أحادي الجانب فقط وهو (المجلس الوطني الاتحادي) ولا تحتوي على (مجلس الولايات) الذي تمثل فيه الإمارات ، لذلك إن الإمارات العربية المتحدة تكون من بين الدول الفيدرالية القليلة التي لا تحتوي برلماناتها على مجلس يمثل فيه الولايات أو الإمارات ، كون أن الممارسة الفيدرالية تشير في أغلب تطبيقاتها في دول العالم بأن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين : أحدهما تمثل الشعب والآخر يمثل الولايات أو الإمارات الأعضاء ، لذلك إن الفيدرالية الإماراتية توصف بأنها عمودية على المستوى الاتحادي ، إذ إن الإمارات السبع في الاتحاد غير متساوية في القوة التشريعية ، فنلاحظ كل من إمارتي أبو ظبي ودبي تتمتعان بسلطات أكبر من الإمارات الأعضاء الأخرى [٤٢] .

جدول (2) يوضح الوضع السياسي والاقتصادي والجيبولوتيكي والسياحي لكل إمارة من الإمارات العربية المتحدة

الإمارة	العائلة المالكة	عدد السكان	الموقع الجغرافي	الاقتصاد	المناطق السياحة	المدن الرئيسية
أبو ظبي (بذرة الاتحاد)	آل نهيان (خليفة بن زايد آل نهيان)	2,356,638 مليون وفق تقديرات عام 2016م أي 39%	تقع على الخليج العربي ومن الشرق عُمان ومن الجنوب والغرب السعودية ومن الشمال دبي مساحتها 87,3%	انتاج النفط والغاز الطبيعي	جامع الشيخ زايد كورنيش أبو ظبي جزيرة ياس ملعب لينكس للعبة الغولف متحف اللوفر أبو ظبي	منطقة العاصمة أبوظبي منطقة العين منطقة الظفرة
دبي (لؤلؤة الخليج)	آل مكتوم (محمد بن راشد آل مكتوم)	2,976,455 مليون وفق تقديرات عام 2017م أي 29,6%	تقع جنوب غرب الخليج العربي وتحدها الشارقة من الشمال وأبوظبي من الجنوب مساحتها 4,6%	انتاج النفط وقطاع التجارة الخدمات وقطاع السياحة والاستثمارات الخارجية والتمويل المصرفي	برج خليفة فندق برج العرب جزيرة النخلة متحف دبي حصن القهيدي بيت الوكيل	مدينة دبي جميرا مرنف الخليج التجاري تلال الامارات أم سقيم
الشارقة عاصمة الثقافة	آل القواسم (سلطان بن محمد القاسمي)	1,171,097 مليون وفق تقديرات عام 2012م أي 15,9%	تطل على الخليج العربي وتقع وسط الإمارات وحدودها مع كافة الإمارات مساحتها 3,1%	الغاز والسياحة والزراعة والرعاية الصحية والتعليم والاستثمارات الخارجية	الصروح المعمارية للعمارة الاسلامية منطقة قلب الشارقة قناة القصباء المائية متاحف عديدة	مدينة الشارقة كلباء دبا الحصن النيد
رأس الخيمة (جلفار)	آل القواسم (سعود بن صقر القاسمي)	300,000 الف وفق تقديرات عام 2015م أي 4,9%	تمتد على ساحل الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز مساحتها 2,17%	الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية والدوائية (مصنع جلفار)	متحف رأس الخيمة الوطني الحديقة المائية أيسلاند	الجزيرة الحمراء الدقداقة خت
الفجيرة (عمالقة البحار)	آل الشرقي (حمد بن محمد الشرقي)	243,127 الف وفق تقديرات عام 2018م أي 2,9%	تحدها من الغرب امارتي الشارقة ورأس الخيمة وتحدها من الجنوب امارة الشارقة أما من الشمال تحدها عُمان ولا تطل على الخليج العربي مساحتها 1,4%	الثروة السمكية والانتاج الزراعي وثاني أكبر ميناء عالمي لتزويد السفن بالوقود بعدسنغافورة وميناء الفجيرة أهم موانئ شحن الماشية في العالم وكسارات الحجاة للبناء	قلعة الفجيرة حصن الحيل قلعة أوحلة مسجد البدية الأثري متحف الفجيرة الوطني	مدينة الفجيرة مربح قدفع البدية مسافي السيجي
أم القيوين (المُعلا)	آل العلي (سعود بن راشد بن أحمد المُعلا	73,000 الف وفق تقديرات عام 2010م أي 1,5%	تقع بين الشارقة من الجنوب الغربي ورأس الخيمة من الشمال الشرقي مساحتها 1%	صيد الأسماك وتربية الدواجن وانتاج الألبان (مزرعة فلج المُعلا)	جزيرة السينية مدينة الدور الأثرية حديقة دريم لاند المائية المساكن التقليدية	أم القيوين فلج المعلا العذيب الرملة
عجمان (أم السفن)	آل النعيم (حميد بن راشد النعيمي)	262,186 الف وفق تقديرات عام 2011م أي 5,7%	تقع وسط امارتي الشارقة وأم القيوين مساحتها 0,4%	ميناء عجمان والمنطقة الحرة في عجمان وأكبر ورشة لبناء وتصليح السفن	شاطئ عجمان الرملي متحف عجمان قلعة مصفوت بوابة مصفوت الحصن الأحمر	مدينة العاصمة عجمان المنامة مصفوت

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الموقع الألكتروني لحكومة الإمارات العربية المتحدة
https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-seven-emirates

المطلب الخامس : التوجهات الفكرية السياسية نحو الفيدرالية في الإمارات المتحدة بعد تأسيس الاتحاد :

إن متابعة مسيرة التجربة الفيدرالية في الإمارات تكشف عن مجموعة من التوجهات الفكرية برزت على الساحة الوطنية وهي [٤٣] :

١. **التوجه المركزي : يؤمن أنصار هذا التوجه بفكرة تقوية المركز الفيدرالي على حساب الإمارات مع إعطاء الرئيس صلاحيات أكبر مما منحه الدستور الإماراتي ، مثلت هذا الاتجاه إمارة أبو ظبي في فترة من الفترات إذ كان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يحمل فكرة تقوية الاتحاد من خلال تقوية وتعزيز صلاحيات رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الوزراء .**

٢. التوجه المحلي : يرى أصحاب هذا التوجه بضرورة تعزيز السلطات الممنوحة للمحليات وتقويتها مقابل السلطات الاتحادية وكان أصحاب هذا التوجه واضحاً منذ بداية نشأة الاتحاد ولاسيما في سبعينيات القرن المنصرم إذ برزت دبي بالدرجة الأساس ومعها الإمارات الاخرى التي كانت تفضل تعزيز دور المحليات في مقابل الاتحاد من أجل ضمان استقلاليتها .

٣. التوجه الوسط : يحاول أنصار هذا التوجه الموازنة بين التوجهين السابقين ويركزون على أن الخط العام المطلوب في دولة الإمارات العربية المتحدة هو الالتزام بالنظام الفيدرالي على أن يكون اتزان بين ما هو محلي وما هو اتحادي ولا يطغى طرف على آخر، وأكدوا أن المواطن الإماراتي يجب أن يكون في كل شيء مواطناً اتحادياً أولاً قبل كل شيء ويبقى مواطناً تحركه نزعته المحلية بدجة ما .

٤. التوجه المحافظ : يسعى أنصار هذا التوجه للمحافظة على الوضع القائم ورفض أحداث تغييرات من شأنها إجراء تعديلات جذرية على النهج العام في النظام القائم بدولة الإمارات ، إذ يرون أن الفيدرالية الإماراتية هي فيدرالية ذات طابع خاص بالإمارات وإن التوافق الذي تم بين الحكام وأسس الدولة الاتحادية الإمارتية لابد أن يبقى من دون تغييرات تصل إلى الأسس الحاكمة وهم يرفضون التعديلات والتغييرات التي تطالب بها التوجهات الأخرى .

الخاتمة :

تبين من خلال ما تقدم أن النظام الفيدرالي لدولة الإمارات العربية المتحدة هو أحد الأنظمة الفيدرالية المطبقة في دول العالم والذي نشأ وفق ظروف ومعطيات خاصة بالإمارات ، وكانت الصورة القبلية دور بارز في تأسيس الاتحاد ، كونه نابع من طبيعة التقاليد الإماراتية ، ولعبت العديد من المتغيرات في تأثيرها على تكوين الاتحاد وواجهت العديد من العراقيل والمعوقات ، لكن المحاولات الحقيقية والجادة من قبل قيادات الاتحاد وشعبه تجاوزوا تلك التحديات من أجل تحقيق الهدف الأعلى وهو الاتحاد ، وذلك للتخلص من التهديدات الخارجية ولملمة شتات المجتمع الإماراتي في بوتقة واحدة تربطهم برابطة الاتحاد ، وسعت الإمارات جاهدة لإبراز دورها المتقدم في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية ، ليس على المستوى الداخلي فحسب ، بل على نطاق دول العالم وأصبحت تنافس الدول الغربية المتقدمة في مستويات تقديم الخدمات والرعاية الصحية وتحقيق مستويات عليا للرفاهية ، لذلك نلاحظ إن بذرة الاتحاد التي تم زرعها على وفق أسس سليمة كانت نتائج تلك البذرة مثمرة جداً ، وهذا من الطبيعي يعكس صورة ايجابية ليس على نجاح النظام الفيدرالي فحسب وإنما على القائمين عليه من قيادات الإمارات العربية المتحدة .

الاستنتاجات : من خلال ما سطرته الدراسة فيما يخص التجربة الفيدرالية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، نستنتج أهم ما يلي :

١. تعد تجربة الإمارات العربية المتحدة في الفيدرالية تجربة ناجحة ورائدة في مجال التطبيقات الفيدرالية المختلفة لدول العالم ، وذلك لما نلحظه من تقدم غير مسبوق في ذلك المجال .

٢. النشأة التاريخية للفيدرالية الإماراتية قد أعطت صبغة قبلية متصدرة تلك التجربة ، وهذا طبيعي جداً كونها نابعة من صميم طبيعة التقاليد القبلية لمجتمع الإمارات .

٣. الظروف السياسية والأمنية الاقليمية والدولية التي تحيط بالإمارات ساعدت بشكل رئيسي على قيام الاتحاد وبلورة أسسه .

٤. الدافع الوطني لبعض قيادات الإمارات نحو تحقيق الاتحاد وسعوا فيه وكانت لهم البصمة الرائدة إلى يومنا هذا من أمثال : الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم .

٥. إن اكتشاف النفط في الإمارات كان له أثر كبير على النهضة الاقتصادية التي عكست بظلالها على كافة جوانب الحياة الإماراتية من التطور السياسي وارتفاع المستوى المعاشي والاجتماعي والنهضة العمرانية بل وشجعت على صمود الاتحاد وتطوره ونضوجه وتعمد الإمارات وفق الخطط والرؤى السنوية المستقبلية في تنويع مصادر دخلها والتقليل من الاعتماد على النفط .

٦. الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الإمارات العربية المتحدة المطل على الخليج العربي والذي أكسبها موقعاً ورابطاً مهماً بين الشرق والغرب في الملاحة البحرية والتجارة الدولية والانفتاح على العالم .

٧. الدور السياسي الإقليمي والدولي المتقدم الذي تلعبه الأمارات العربية المتحدة والذي نتج عن قوة ورصانة الاتحاد والدافعية نحو تحقيق اهداف أكثر تقدماً تضفي عليها سمعه دولية ايجابية .

٨. هناك تفاوت كبير بين الإمارات من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية بل وحتى المساحة الجغرافية وذلك للأدوار المهمة التي اضطلعت بها نحو مسيرة الاتحاد كإمارة أبو ظبي ودبي والتي تركت أثراً على ممارسة النفوذ وسلطة اتخاذ القرار وحصولها على المناصب العليا للاتحاد .

٩. الذي يميز الإمارات هو تنوعها في كل شيء فليس كل الإمارات بها نفط فبعضها صناعية وبعضها زراعية وبعضها سياحية وبعضها تتصدر قطاع الأعمال إلا أن أغلبها ذو طبيعة سياحية .

١٠. من الخصائص الفيدرالية التي تميزت بها الإمارات العربية المتحدة أن البرلمان الاتحادي (المجلس الوطني الاتحادي) يحتوي على مجلس واحد يمثل الشعب الإماراتي فقط ولا يحتوي على مجلس يمثل الإمارات ، وهذا يعد خروج عن المألوف لأدبيات التجارب الفيدرالية .

١١. لم ينص الدستور الاتحادي الإماراتي على وجود دساتير خاصة لكل امارة وإنما استبدلها بوجود تشريعات قانونية تخص وضع كل امارة بما لا يتعارض مع الدستور الاتحادي ويعد هذا أيضاً خروج عن المألوف في التجارب الفيدرالية العالمية بعدم وجود دستور للإمارات .

١٢. ترسيخ الثقافة السياسية لدى شعب الإمارات بأهمية الاتحاد ودوره الإيجابي على كافة الإمارات الأعضاء والذي أصبح جزء مترسخ في ثقافة الفرد الإماراتي .

١٣. التمكين السياسي الكبير للشباب والمرأة التي اضطلعت به دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تركز على هذا الدور الفعال لتلك الشرائح وتنميتها لخدمة الاتحاد مستقبلاً .

١٤. تسعى التجربة الفيدرالية الإماراتية إلى الوصول إلى قمة الهرم الفيدرالي في التطبيق الفعلي وتسعى جاهدة نحو التمكين المؤسساتي لدولة الاتحاد .

التوصيات :

١. إن هذه التجربة الفيدرالية الناجحة للإمارات نأمل أن يأخذ بها العراق مستقياً منها الدروس والتجارب الناجحة في الإرادة السياسية للقادة السياسيين والشعب الواعي لمصالحه الوطنية ونبذ كل الخلافات الجانبية والتوجه نحو رؤية المستقبل برؤية حديثة ترفع بها من شأن البلد .

٢. طرح المبادرات السياسية من قبل الحكومة العراقية لحكومة الإمارات العربية المتحدة من أجل تبادل الخبرات والتجارب الناجحة مابين البلدين ولاسيما أنهما يأخذان بنظام فيدرالي وان اختلفا في تطبيقه .

الهوامش

([1]) عبد العزيز الحيص : القبيلة والديمقراطية حالة العراق الملكي (١٩٢١_١٩٥٨م) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، معهد الدوحة ، الدوحة ، ٢٠١١م ، ص ٧ .

([2]) جمعة الزروق فرج بلعيد : دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية : اليمن نموذجاً ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٥م ، ص ٦ .

([3]) عبد العزيز الحيص : القبيلة والديمقراطية حالة العراق الملكي (١٩٢١_١٩٥٨م)، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

([4]) عبد العزيز الحيص : القبيلة والديمقراطية حالة العراق الملكي (١٩٢١_١٩٥٨م)، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

([5]) منذر إسحاق : القبيلة والسياسية في اليمن : مقاربة سوسيولوجية ، المؤسسة التنموية للشباب ، تعز ، ٢٠١٢م ، ص ص ٥_٨ .

([6]) المصدر نفسه .

([7]) فهمي محمود شكري : نظام الحكم بين الاتحادية واللامركزية سويسرا _بريطانيا ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٧م ، ص٩ .

([8]) لاري دايموند : الديمقراطية تطويرها وسبل تعزيزها ، ترجمة فوزي ناجي حاكم ، دار المأمون ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٥م ، ص ٨٢.

([9]) لاري الويتز : نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة جابر سعيد عوض ، ط١ ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٢٩ .

([10]) حميد حنون خالد : مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، ص ٧٥ .

([11]) رونالد واتس : الأنظمة الفيدرالية ، ترجمة غالي برهومة وآخرون ، منتدى الاتحادات الفيدرالية ، كندا ، ٢٠٠٦م ، ص ١٦

([12]) ديفيد بيتهام وكيفن بويل : مدخل الى الديمقراطية الانتخابات الحرة العادلة ، ترجمة غريب عوض ، ط١ ، فراديس للنشر والتوزيع مملكة البحرين ، ٢٠٠٧م ، ص ٦٧ .

([13]) نادية فاضل عباس فضلي : النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٩ ، ٢٠١٤م ، ص ٥٤ .

([14]) مفيد الزيدي : التاريخ الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٢٢ ، ٢٠١٥م ، ص ٣٢٨.

(١٥) جعفر أصغر عباس : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام اتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨ _ ١٩٧١م ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، العدد ٥ ، ٢٠٠٨م ، ص ٢٥٧ .

(١٦) محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي _ دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠م ، ص ٣٩ .

(١٧) جعفر أصغر عباس : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام اتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨ _ ١٩٧١م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٧ .

(١٨) محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(١٩) محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(٢١) جعفر اصغر عباس : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام اتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨ _ ١٩٧١م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

(٢٢) جعفر أصغر عباس : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام اتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨ _ ١٩٧١م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

(٢٣) نادية فاضل عباس فضلي : النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .

(٢٤) محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٠ _ ٤١ .

(٢٥) غانم نجيب عباس : تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، العدد ١ ، ٢٠٠٨م ، ص ١٠٧ .

(٢٦) محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٣ _ ٤٤ .

(٢٧) إبراهيم خليل العلاف : التطورات الداخلية من الإمارات العربية المتحدة ودور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في وضع أسس الدولة الحديثة ١٩٤٥_١٩٧١م ، مجلة دراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٧ ، ٢٠٠٧م ، ص ٢٣ .

(٢٨) جعفر أصغر عباس : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام اتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨ _ ١٩٧١م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٤ .

(٢٩) محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ .

(٣٠) جعفر أصغر عباس : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام اتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨ _ ١٩٧١م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٥ .

(٣١) أحمد يونس زويد الجشعمي : النزاعات القبلية وأثرها على قيام اتحاد الإمارات ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، جامعة القادسية ، العدد ٣_٤ ، ٢٠٠٥م ، ص ٤ .

(٣٢) أحمد يونس زويد الجشعمي : النزاعات القبلية وأثرها على قيام اتحاد الإمارات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

(٣٣) الآء عبد الكاظم جبار : الجذور التاريخية لنشوء دولة الإمارات ، مجلة أهل البيت ، جامعة أهل البيت ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٦م ، ص ٥٧٨ .

(٣٤) المادة (١) من دستور الإمارات العربية المتحدة المعدل لسنة ١٩٧١م .

(٣٥) المادة (٤٥) من دستور الإمارات العربية المتحدة المعدل لسنة ١٩٧١م .

(٣٦) المادة (١١٦) من دستور الإمارات العربية المتحدة المعدل لسنة ١٩٧١م .

(٣٧) المادة (١١٧) من دستور الإمارات العربية المتحدة المعدل لسنة ١٩٧١م .

(٣٨) المادة (١١٨) من دستور الإمارات العربية المتحدة المعدل لسنة ١٩٧١م .

(٣٩) المادة (١١٩) من دستور الإمارات العربية المتحدة المعدل لسنة ١٩٧١م .

(٤٠) محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٨.

(٤١) نادية فاضل عباس فضلي : النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨ .

(٤٢) محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥ .

(٤٣) محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٦ _ ٨١ .

قائمة المصادر :

أولاً : الدساتير والقوانين :

١. دستور الإمارات العربية المتحدة المعدل لسنة ١٩٧١م .

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية :

١. جمعة الزروق فرج بلعيد : دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية : اليمن نموذجاً ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٥م .

ثالثاً : الكتب العربية :

١. فهمي محمود شكري : نظام الحكم بين الاتحادية واللامركزية سويسرا _بريطانيا ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٧م .

٢. لاري دايموند : الديمقراطية تطويرها وسبل تعزيزها ، ترجمة فوزي ناجي حاكم ، دار المأمون ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٥م .

٣. لاري الويتز : نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة جابر سعيد عوض ، ط١ ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

٤. رونالد واتس : الأنظمة الفيدرالية ، ترجمة غالي برهومة وآخرون ، منتدى الاتحادات الفيدرالية ، كندا ، ٢٠٠٦م .

٥. ديفيد بيتهام وكيفن بويل : مدخل إلى الديمقراطية الانتخابات الحرة العادلة ، ترجمة غريب عوض ، ط١ ، فراديس للنشر والتوزيع مملكة البحرين ، ٢٠٠٧م .

٦. حميد حنون خالد : مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق .

٧. محمد بن هويدن : الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي _ دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠م .

٨. عبد العزيز الحيص : القبيلة والديمقراطية حالة العراق الملكي (١٩٢١_١٩٥٨م) ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، معهد الدوحة ، الدوحة ، ٢٠١١م .

٩. منذر إسحاق : القبيلة والسياسية في اليمن : مقاربة سوسيولوجية ، المؤسسة التنموية للشباب ، تعز ، ٢٠١٢م .

رابعاً : المجلات والدوريات :

١. لمياء أحمد محسن : النظام الفيدرالي والواقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، العدد ٨٦ ، ٢٠٠٩م .

٢. أحمد صالح خليفة وحاتم أحمد حسين : أثر النفط في تطور السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨١_١٩٩١م ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، العدد ٢ ، ٢٠١٦م .

٣. نادية فاضل عباس فضلي : النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٩ ، ٢٠١٤م .

٤. جعفر أصغر عباس : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام اتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨ _ ١٩٧١م ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، العدد ٥ ، ٢٠٠٨م .

٥. غانم نجيب عباس : تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، العدد ١ ، ٢٠٠٨م .

٦. أحمد يونس زويد الجشعمي : النزاعات القبلية وأثرها على قيام اتحاد الإمارات ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، جامعة القادسية ، العدد ٣_٤ ، ٢٠٠٥م .

٧. مفيد الزيدي : التاريخ الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٢٢ ، ٢٠١٥م .

٨. الآء عبد الكاظم جبار : الجذور التاريخية لنشوء دولة الإمارات ، مجلة أهل البيت ، جامعة أهل البيت ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٦م .

٩. إبراهيم خليل العلاف : التطورات الداخلية من الإمارات العربية المتحدة ودور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في وضع أسس الدولة الحديثة ١٩٤٥_١٩٧١م ، مجلة دراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٧ ، ٢٠٠٧م .

١٠. ميثاق خير الله جلود : مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العدد ٤٤ ، ٢٠١٠م .

خامساً : الشبكة العنكبوتية الدولية (الانترنت) :

١. الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) .

2. https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-seven-emirates